على أرضية قرار فلسطيني لا يأتيه التردّد ولا ينقصه الحزم والتصميم» (**وفا**، ١٣/١٠/١٩٩٠).

وعقّبت أوساط سياسية فلسطينية على القرار بأنه، على الرغم من بعض مميّزاته الايجابية، الاّ انه «كان باهتاً وأدنى بكثير ممّا يتطلّبه الوضع المتفجّر في الاراضي الفلسطينية». وأكد الامين العام المساعد للجبهة الديمقراطية، ياسر عبدربه، ان العالم شهد، وبوضوح، «كيف تحوّل مجلس الامن [الدولي] الى العوبة في يد الولايات المتحدة [الاميركية]، وحليفتها بريطانيا، حيث يتخذ المجلس بسهولة وتتابع قرارات جائرة ضد العراق، بينما يغوص في شكليات تمارسها بريطانيا، بوصفها رئيسة المجموعة الاوروبية، وتأثير ذلك على النظام الدولي وهيبة الامم المتحدة» (من مقابلة مع ياسر عبدربه، **الجمهورية**، بغداد، ٢٦/١٠/١٩٩٠).

وبغض النظر عمّا اذا كان الموقف الاميركي كافياً في شجبه لاسرائيل أم خطوة أولى على طريق يُفضي الى الشجب الكافي، فقد رأت أوساط مطلعة انه بات من المؤكد «ان الموقف الاميركي يشكّل نقلة قابلة للاستثمار الايجابي وقابلة للتطوير» (حازم صاغية، **الحياة**، ٢٤/١٠/١٩٩٠).

الى هذا، دعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. «جميع الاطراف الدولية والصديقة الى تفعيل دور مجلس الامن الدولي، بعيداً من الضغوط الاميركية، لتحقيق احكام الشرعية الدولية التي تمثّل وحدة لا تتجزأ، ولوقف كل محاولات التحيّز والضغط والتعطيل، أو استخدام أكثر من معيار في التعامل مع قرارات الشرعية الدولية بالنسبة الى قضايا المنطقة؛ كما تدعوها الى السعي والعمل من اجل انعقاد المؤتمر الدولي الخاص بالشرق الاوسط، وبأسرع ما يمكن، تنفيذاً للقرارات الصادرة عن الامم المتحدة، والتي تعطل الادارة الاميركية واسرائيل تنفيذها» (**وفا**، ١٣/١٠/١٩٩٠).

من جهة أخرى، رأت أوساط فلسطينية «ان القرار الصادر عن مجلس الامن الدولي يعكس مدى الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة الاميركية لحرف المؤسسات الدولية عن أهدافها، وضرب مصداقيتها، ويظهر، بفظاظة، ازدواجية السياسة الاميركية ونفاقها تجاه الشرعية الدولية، ويفضح رغبة الولايات المتحدة [الاميركية] بتحويل ما يسمّى بالنظام الدولي الجديد الى نظام اميركي تمارس، من خلاله، الولايات المتحدة [الاميركية] سياسة الصيف والشتاء على سطح واحد». وذهبت تلك الاوساط الى القول، اننا لم نزل أمام اللعبة اياها: «كل الكلام (الجوز الفارغ) للعرب والفلسطينيين لامتصاص احتقانهم وتأمين سكوتهم، وكل الفعل لصالح اسرائيل» (**الحرية**، ٢١/١٠/١٩٩٠).

وفي السياق عينه، لا بدّ من الاشارة الى ان اسرائيل، وبعد ان رفضت استقبال بعثة دولية خاصة للتحقيق في المجزرة، وبعد ان رفضت القرار الدولي الرقم ٦٧٢، على اعتبار ان ما حدث في القدس هو «شأن داخلي اسرائيلي»، قامت هي ذاتها بتسمية لجنة خاصة من سلطاتها الامنية للتحقيق. ورداً على ذلك، أعلنت م.ت.ف. انها تعتبر تقرير لجنة التحقيق حول مجزرة المسجد الاقصى «مهزلة جديدة تعكس مدى تصميم الحكومة الاسرائيلية على مواصلة خططها القمعية الارهابية»، وان التقرير «يحاول اخفاء مجزرة القدس، وتلك [المجازر] التي تلتها في مدن ومخيمات فلسطينية أخرى، بفرض عقوبات وهمية تثير السخرية بحق ثلاثة من ضباط الشرطة الاسرائيلية». ودعت المنظمة مجلس الامن الدولي الى اتخاذ «موقف حازم لانهاء الممارسات الارهابية الاسرائيلية، والعمل من اجل تأمين حماية رأس الفلسطينيين في الاراضي المحتلة» (**القدس**، ٣٠/١٠/١٩٩٠).

ومهما كانت النتائج المترتبة على مداولات مجلس الامن الدولي، ومقرراته، ورفض اسرائيل استقبال بعثة دولية خاصة بالتحقيق، فان كل الجهات الدولية باتت تدرك أكثر، الآن، «ان أزمة الخليج يجب ان تكون حافزاً لعقد مؤتمر دولي حول القضية الفلسطينية، وليس عائقاً أمامه» (صائب عريقات، **المصدر نفسه**، ١٦/١٠/١٩٩٠).

سميح شبيب